

موقع القدس على خريطة اهتمامات الرؤساء الأمريكيين

أ.د. مصطفى رجب (*)

الانطباع العام الذي يؤخذ عن الولايات المتحدة الأمريكية أنها بلد ديمقراطي لا مجال فيه لديكتاتورية القرار وأنه -طبقاً لموجبات الديمقراطية- فإن الرأي العام فيه هو المحرك الأساسي للسياسة الأمريكية ولكن الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق كشفت سذاجة هذا التصور ففي الوقت الذي كان فيه الملايين في الولايات المتحدة ودول العالم يتظاهرون ضد الحرب كان الرئيس الأمريكي يعلن شن الحرب على العراق في خطوة أولية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط ، والواقع أن تفرد الرئيس الأمريكي باتخاذ قرارات مصيرية دون الاعتماد على أساس شعبي وجماهيري ليست سابقة في التاريخ الأمريكي ؛ فالرئيس الأمريكي يتمتع بسلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية ولا يمكن تفسير سلطاته في هذا الشأن بالنظر إلى ما حدده الدستور للرئيس الأمريكي في مجال السياسة الخارجية فحسب ، فالسلطات التي حددها له الدستور في هذا الصدد محدودة إذا ما قورنت بالسلطات الواسعة التي يمارسها فعلاً في الواقع ، وتطبيقاً للمادة الثانية من الدستور فإن الرئيس يتمتع -بناءً على نصيحة وموافقة مجلس الشيوخ- بسلطة إبرام المعاهدات وتعيين السفراء والوزراء إلا أنه بخلاف ما ورد في هذه المادة لا توجد سوى إشارات قليلة في الدستور لسلطات الرئيس في مجال السياسة الخارجية .

قرار فاندنبرج عام ١٩٤٩م حيث أيد الكونجرس إقامة حلف دائم بين الولايات المتحدة وأوروبا والذي عرف فيما بعد بحلف شمال الأطلسي ،

ولكن عدة تشريعات من جانب الكونجرس ساهمت في زيادة سلطات الرئيس في مجال السياسة الخارجية ومن الأمثلة في هذا الصدد

(*) أستاذ بكلية التربية - جامعة سوهاج.

كما أعطى الكونجرس للرئيس سلطات واسعة فيما يتعلق بدور الولايات المتحدة في الصراع الدولي، وجاء ذلك على سبيل المثال في القرارات الخاصة بمضايق فرموزا (١٩٥٥م) والشرق الأوسط (١٩٥٧م) وكوبا (١٩٦٢م) وبرلين (١٩٦٢م).

وأخيراً فإن اتساع سلطات الرئيس في مجال السياسة الخارجية مرجعه أيضاً إلى قدرة الرئيس على التحرك في الأزمات التي تلت الحرب العالمية الثانية؛ فإن شعور الأمريكيين بالحاجة إلى قيام الولايات المتحدة بدور نشط على مسرح السياسات العالمية دعا إلى المناداة بضرورة توافر قيادة قوية من جانب الرئيس في مجال السياسة الخارجية. ولقد ترتب على الدستور والتشريعات المختلفة والعرف والتقاليد تمتع الرئيس الأمريكي بسلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية، وتبدو هذه السلطات واضحة في العديد من المسائل فبالإضافة إلى إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية كثيراً ما يعلن الرئيس عن المبادئ التي تحكم اتجاهات السياسة الخارجية، ومن أمثلة هذه المبادئ تلك التي أدلى بها ترومان وأيزنهاور وجونسون ونيكسون وكارتر، كما يقوم الرئيس بدور مهم في الاعتراف أو عدم الاعتراف بحكومات الدول الأجنبية وفي إرسال القوات العسكرية إلى الخارج وفي إقامة القواعد العسكرية الأمريكية في الدول الأجنبية ويشترك في غير ذلك من مسائل السياسة الخارجية حتى إنه يمكن اعتبار أن الرئيس الأمريكي هو الذي يعبر عن اتجاهات

السياسة الخارجية الأمريكية.

وإذا كان الرئيس الأمريكي يتمتع بسلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية فكيف استخدم هذه السلطات في حل الصراع العربي الإسرائيلي؟

نعرض هنا لموقف الإدارات الأمريكية -إزاء جانب واحد- فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وهو قضية القدس لما تمثله لنا من أهمية وجدانية وعقائدية وتاريخية، وبالنسبة لإسرائيل فإن القدس أيضاً حجر الأساس يبدو ذلك في رد بن جوريون على صحيفة يابانية في حزيران ١٩٦٧م حيث لخص الموقف كاملاً بقوله: «إن إسرائيل ستسحب من شبه جزيرة سيناء بعد توقيع سلام مع مصر، والأمر ذاته سيحدث مع سوريا، أما في الضفة الغربية فإنه ستقام دولة تتمتع بحكم ذاتي برعاية الأمم المتحدة -لكننا سنحتفظ بالقدس إلى الأبد- على الرغم من جميع القرارات التي ستخذها الأمم المتحدة...»

نعود إلى موقف الإدارات الأمريكية من قضية القدس؛ وإذا وضعنا في الاعتبار التحيز الأمريكي الواضح لإسرائيل فلن يبدو الأمر غريباً إذا عرفنا أن معظم الرؤساء الأمريكيين يؤيدون اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ولا حق للفلسطينيين فيها والبعض الآخر يحد تأجيل تحديد القدس إلى حين مفاوضات الوضع النهائي، ويرى نبيل محمد السهلي (شئون عربية ع ١١٦ شتاء ٢٠٠٣م) أن مواقف الإدارة الأمريكية من قضية القدس يمكن تقسيمها خلال الفترة من (١٩٤٨ -

محتملة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧١م) حيث أكد ذلك جورج بوش الأب الذي كان سفيراً للولايات المتحدة في المنظمة الدولية بتاريخ ٢٥ / ٩ / ١٩٧١م.

ثم جاءت فترة الرئيس جيمي كارتر الذي أبرم اتفاقية كامب ديفيد مع الرئيس السادات ولم تتمكن الاتفاقية الشهيرة من الوصول إلى حل بخصوص القدس، ولكن بصفة عامة اتصفت إدارة كارتر بالثبات بالنسبة لهذه القضية، وأكدت فصل القدس عن بقية الأراضي المحتلة، والتعامل معها على نحو منفصل، وضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع السكان بغض النظر عن طوائفهم.

ثم جاء الرئيس رونالد ريغان وكان الأكثر تحيزاً لصالح إسرائيل وأصدر عدة بيانات في مناسبات مختلفة أكد خلالها أن القدس عاصمة دولة إسرائيل وأنه يجب أن تبقى دائماً تحت السيادة الإسرائيلية وأصر ريغان في خطابه بتاريخ ٥ / ٩ / ١٩٨٢م على معارضة إقامة الدولة الفلسطينية وقال بملء فيه: "لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة"، أما جورج بوش (الأب) فقد شهدت فترة حكمه خلافات في وجهات النظر بين الولايات المتحدة وإسرائيل كان سببها التشدد الإسرائيلي بخصوص القدس ورغبة الإدارة الأمريكية في إيجاد حل تفاوضي بخصوصها ولكن هذا لا يمنع أن الكونجرس الأمريكي أصدر قراراً أثناء حكم بوش الأب وبالتحديد في ٢٢ / ٣ / ١٩٩٠م نص على

٢٠٠١م) إلى عدة فترات ففي أواخر ١٩٤٨م تم إصدار القرار رقم ١٨١ من الأمم المتحدة الذي يوصي بجعل مدينة القدس كياناً منفصلاً خاضعاً لنظام دولي خاص وأيدت الإدارة الأمريكية آنذاك هذا القرار، ولكنها فيما بعد غيرت موقفها من القرار ١٨١ وشرعت تتبنى فكرة إنشاء مجلس عربي / إسرائيلي مشترك وتطالب بتدويل الأماكن المقدسة فقط وليست المدينة بالكامل.

وفي يونيو ١٩٦٧م وبعد أسبوع واحد من وقف إطلاق النار حدد الرئيس ليندون جونسون مشروعاً بخصوص الموقف المشتعل في المنطقة، ويتبين من المشروع أن الولايات المتحدة ترفض عودة إسرائيل إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧م فالمكاسب الإقليمية من جراء الحرب لا يمكن التخلي عنها، ولكن الأمم المتحدة أصدرت القرارين رقمي ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ في ١٤ / ٧ / ١٩٦٧م اللذين يطالبان إسرائيل بالتوقف عن أي إجراء يغير من وضع مدينة القدس، وإلغاء جميع ما قامت به من إجراءات فما كان من سفير الولايات المتحدة في المنظمة إلا أن امتنع عن التصويت على القرارين.

ومع مجيء الرئيس ريتشارد نيكسون إلى الحكم في ١٩٦٨م قُدِّم مبادرة بدت أكثر تعاوناً مع الجانب العربي عن سابقه جونسون حيث شملت تعديلات على ما يتعلق بقضية القدس منها عدم الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، وعدم نقل السفارة الأمريكية إليها وبقيت الولايات المتحدة تعتبر القدس منطقة

الفلسطيني الإسرائيلي خلال فترة الرئيس بوش الابن، فقد كان دوراً هامشياً مقارنة بالإدارات السابقة في إدارة بوش ركزت على الجانب الأمني عبر إرسال رئيس جهاز المخابرات الأمريكية CIA إلى المنطقة لإقامة اتصالات أمنية إسرائيلية فلسطينية وتأجيل التفاوض السياسي إلى ما بعد إجهاد الانتفاضة وفرض الأمر الواقع الإسرائيلي، ولكن انحياز بوش إلى إسرائيل بدا واضحاً بتوقيعه على قرار الكونجرس باعتبار القدس الموحدة بشقيها المحتل عام ١٩٤٨م والمحتل عام ١٩٦٧م العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل وذلك يوم الاثنين في ٣٠ / ٩ / ٢٠٠٢م.

والآن يجيء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ويتخذ قراراً بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وآجلاً أو عاجلاً سيتم إلقاء هذا القرار في صندوق القمامة كما حدث مع قرار كلينتون.

بقاء القدس عاصمةً موحدةً لإسرائيل مع حفظ حقوق (الآخرين)، ولكن يُحسب للرئيس بوش الأب أنه جمدَ صرف ضمانات قروض للحكومة الإسرائيلية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، وربط صرفها بوقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، هذه النقطة بالذات انتقدتها فيما بعد الرئيس كلينتون في إطار حملته الانتخابية منافساً لبوش كما تضمن برنامج كلينتون الانتخابي تأكيد أن القدس هي العاصمة الموحدة الأبدية لإسرائيل، ولدعم هذا التوجه وافقت إدارة كلنتون فيما بعد على نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس المحتلة بشرط ألا يكون ذلك قبل عام ١٩٩٩م، وبحيث يرتبط ذلك بمفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، والاتفاق على مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

أما الدور الأمريكي فيما يتعلق بالصراع

